

العلاقات العربية- الألمانية

بين الحوافز الهادية و الهعوقات التاريخية و النسقية

البروفيسور حسين بوقارة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية / جامعة الجزائر 3

المخلص

تبين من خلال هذا العمل، الذي غلب عليه الطابع النظري، أن التجارب والتراكمات التاريخية بين ألمانيا والدول العربية تشكل خلفية مشجعة للتواصل والتبادل بين الطرفين. فعندما يخلو تاريخ العلاقات بين طرفين من العداوات والأحداث الدموية فإنه يسمح بتشكيل صورة نمطية إدراكية إيجابية لدى كل طرف عن الطرف الآخر. وهو الأمر الذي يساعد على انسجام وتجانس البيئتين النفسيتين لصناع القرار في الدول العربية وفي ألمانيا. غير أن الاعتبار النفسي الأكثر عرقلة لعلاقات ألمانية عربية نموذجية، يكمن في الصورة الإدراكية السلبية التي تكونت لدى الكثير من الشعوب الغربية عن المجتمع الألماني. لذلك تخشى ألمانيا من إمكانية لجوء بعض الأوساط -خاصة تنظيمات اللوبي الصهيوني في الدول الغربية- إلى توظيف هذه المشاعر في حالة تدعيم الروابط مع الدول العربية التي ما زالت تصنف في خانة العدو المركزي للكيان الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العربية-الألمانية، الاعتبارات التاريخية والنفسية، الاعتبارات النسقية والحضارية، النزاع العربي-الإسرائيلي.

المقدمة

تخضع مسارات واتجاهات تطور العلاقات بين الدول والمجتمعات إلى تأثير مجموعة من الاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية، الكلية والجزئية التي تراكمت عبر فترات تاريخية مختلفة. وعليه، تصبح عملية تحديد المعالم والصور الحاضرة والمستقبلية لهذه العلاقات متوقفة بالدرجة الأولى على طبيعة ومحتوى التجارب التاريخية. لذلك يصبح البعدان الزمانيان المتمثلان في الحاضر والمستقبل أسيرا للصور النمطية الإدراكية

التي تبلورت عبر الممارسات والخبرات التاريخية السابقة. وعادة ما تتطلب عملية تغيير أو حتى إدخال إصلاحات وتحسينات جوهرية على هذه الصور الإدراكية وقتاً طويلاً وأفعال و مجهودات كبيرة ومتعددة الأبعاد والمستويات. وبالنظر إلى أن عملية الإدراك تمثل المرحلة الأولى والحاسمة في مسارات اتخاذ القرار، فإنها تشكل المتغير الأكثر تأثيراً في العلاقة بين كل أطراف العلاقات الدولية.

غير أن السلوك الخارجي للدول تجاه غيرها من الأطراف والفواعل في النظام الدولي لا يتحدد فقط من خلال الصورة النمطية التي تدرك بواسطتها البيئة الخارجية، بل يتوقف كذلك على مواقف وتصورات تلك الأطراف تجاه هذه الدولة. ذلك أن دور ومكانة القوى الدولية والأنساق الإقليمية والدولية تعد من أبرز مكونات المحددات الخارجية لسلوك الوحدات السياسية في البيئتين الداخلية والخارجية. وهو ما يجعل مجال المناورة وحرية التصرف لأية دولة في علاقاتها بغير المتوقفة بالدرجة الأولى على ما يمكن أن تفرزه مكونات البيئة الخارجية من قيود وحوافز.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن علاقة دولة ألمانيا بمحيطها الخارجي تتأثر بالكثير من الاعتبارات السالفة الذكر. حيث أن تاريخ العلاقات الدولية يبين، بما لا يدع مجالاً للشك، مدى تورط هذه الدولة في الكثير من النزاعات المسلحة بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية. الأمر الذي ساعد على تبلور صورة نمطية إدراكية سلبية لدى الكثير من المجتمعات تجاه الجنس الآري. لذلك حاول واضعو الأسس الفعلية لنظامي عصبة الأمم والأمم المتحدة تقييد ألمانيا بمجموعة من الحواجز القانونية والسياسية والعسكرية بالقدر الذي يمنعها من تهديد المجتمع الدولي مرة أخرى. كما أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عملت كل ما في وسعها لتثبيت مجموعة من الإجراءات والآليات التي تمكنها من فرض رقابة مستمرة على هذه الدولة وضبط سلوكها الخارجي بمجموعة من الأطر القانونية والنسقية. فضلاً عن كل هذه الاعتبارات، فإن بعض السلوكيات العسكرية وعمليات الإبادة العرقية التي ارتكبتها ألمانيا تجاه بعض الشعوب تشكل في واقع العلاقات الدولية حاجزاً نفسياً حقيقياً أمام تطوير وتنويع علاقاتها مع أكبر قدر من الشركاء في مناطق جغرافية مختلفة.

في خضم هذه المعطيات النظرية، يبدو أن علاقات ألمانيا بالمنطقة العربية تأثرت، إلى حد كبير، بمجموعة من الاعتبارات والمحددات لم تساهم إرادة وظروف ومصالح طرفي هذه العلاقة في بلورتها. فبالرغم من توفر ظروف وفرص وعوامل التعاون

والاعتماد المتبادل المثمر بين الطرفين، فإن حجم ووتيرة نمو المبادلات بين الدول العربية وألمانيا تبقى في مستويات جد متواضعة مقارنة بوضع القوى الكبرى الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا. وعلى هذا الأساس، سوف نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إزالة بعض الغموض الذي يكتنف هذه العلاقات وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية: في المقام الأول سنحاول فحص الاعتبارات التاريخية والنسقية التي ساهمت في تكوين أنماط إدراكية سلبية تجاه كل ما يصدر عن ألمانيا من مواقف وسلوكيات، وهو ما يدفعها دائماً إلى انتهاج الكثير من أساليب الحيطة والحذر وحتى التردد في علاقاتها الخارجية. نعرج بعد ذلك على معالجة موضوع انتماء ألمانيا إلى المنظومة الفكرية والحضارية الغربية، الأمر الذي يجعلها حبيسة ما يمكن أن تفرزه هذه البيئة من مواقف وقناعات وأحكام مسبقة على بعض القضايا الدولية مثل الصراع العربي- الإسرائيلي. في المقام الثالث يدور اهتمامنا على الوضع الحالي لعلاقات ألمانيا بالدول العربية، ومحاولة استكشاف فرص وميادين وآليات علاقات اعتماد متبادل حقيقي بين الطرفين. وأخيراً سنلجأ إلى استخدام إحدى تقنيات الدراسات المستقبلية لتحديد أبرز البدائل والاحتمالات التي يكمن أن يتخذها مسار تطور العلاقات العربية- الألمانية.

أولاً: الاعتبارات التاريخية والنفسية

تشكل تجارب الماضي أو ما يرمز له أحياناً بالتراكمات التاريخية أحد أبرز المعالم التي يمكن الاستناد عليها لفهم تفاصيل وصور الزمن الحاضر والتكهّن باحتمالات التطور المستقبلية. كما أنها تساهم في تحديد شكل ومحتوى الصور النمطية الإدراكية للدول والمجتمعات التي تميزها عن غيرها من الأطراف التي تتعامل معها في البيئة الخارجية. وتعتبر هذه الصور النمطية الإدراكية بمثابة البيئة النفسية الحقيقية لصناع القرار في مختلف الوحدات السياسية التي يتصرفون باسمها. ويمكن أن تلقي هذه الخلفية النفسية، في بعض الحالات، بثقلها على كافة الاعتبارات الأخرى المؤثرة في السلوك الخارجي للدول. حيث يؤكد ر.شneider R.Snyder على أن التركيز على هذه العوامل النفسية هو الذي يساعدنا على فهم ما يجري داخل العلبة السوداء لاتخاذ القرار.⁽¹⁾

من الناحية التاريخية يمكن التأكيد على أن ماضي العلاقات العربية الألمانية لا يحتوي على وقائع وأحداث دموية وأليمة قد تعمل على بروز مشاعر العداء والكراهية والحقد لدى كل طرف عن الطرف الآخر بما يساهم في تبلور حالة من عدم الثقة بينهما. ذلك أن ألمانيا لم تساهم في الحملة الأوروبية لاستعمار المنطقة العربية التي عرفت

تصاعدا كبيرا للنفوذ الفرنسي والبريطاني بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.⁽²⁾ بل على العكس من ذلك، فإن ألمانيا قد شاركت في هذه الحرب إلى جانب الإمبراطورية العثمانية والنمسا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا. وقد أسفرت نهاية هذه الحرب عن التفكك والاندثار الفعلي للإمبراطورية العثمانية التي ساهمت في حماية العرب من الأطماع الاستعمارية التوسعية للقوى الأوروبية لحوالي ثلاثة قرون. وقد تفسر هذه الاعتبارات التاريخية على أساس أنها تمثل إحدى أبرز الشروط الأولية أو التمهيدية لعلاقات عربية-ألمانية نموذجية ومثمرة.

إذا كانت الأحداث التي ميزت الحرب العالمية الأولى تندرج في إطار السوابق والاعتبارات التي تدعم أواصر التعاون بين ألمانيا والعرب، فإن الحرب العالمية الثانية لم تفرز ما يمكن أن يساهم في تكوين صور إدراكية سلبية بين الطرفين. فقد خاضت ألمانيا هذه الحرب ضد قوى استعمارية أوروبية مارست أبشع نماذج القمع والاضطهاد على المجتمعات العربية. لهذا السبب كان للدعاية الألمانية والإيطالية، التي وعدت العرب بتحريرهم من الهيمنة الاستعمارية، وقع كبير على الشعوب العربية- خاصة في شمال إفريقيا- مما ساهم في سرعة اكتساح جيوش المحور لمنطقة المغرب العربي في سنتي 1941 و1942.⁽³⁾ غير أن ذلك لم يكن كافيا لمنع الكثير من المواطنين العرب على التجنيد ضمن جيوش الحلفاء والمساهمة في المجهود العسكري ضد ألمانيا. وقد كانت الشعوب العربية تأمل في أن يشجع ذلك على حصولها على حقوقها في الحرية والانعقاد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أن رد فعل القوى الاستعمارية في الوطن العربي لم يكن ينسجم مع وعودها تجاه شعوب هذه المنطقة أثناء الحرب ولم يكن في حجم مستوى المآسي والتضحيات التي قدمتها المجتمعات العربية لدعم هذه القوى في هذه المواجهة العسكرية الشاملة. بل لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، على سبيل المثال، إلى إبادة أكثر من 45000 جزائري في 8 مايو من سنة 1945 في مظاهرات شعبية مطالبة بالحرية والاستقلال. وعلى هذا الأساس، يجوز الاعتقاد بأن العرب، مثل ألمانيا، خرجوا من الحرب العالمية الثانية منهزمين، وهو ما يشكل خلفية تاريخية مفصلية في إدراك كل طرف للآخر في مرحلة ما بعد تصفية الاستعمار في المنطقة العربية.

في الفترة الذهبية لانتشار الفكر التحرري العربي الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية سبعينيات القرن العشرين اعتادت الدوائر الرسمية والإعلامية في

الدول الغربية على محاولة تشويه صورة المجتمعات العربية وقادتها القوميين من خلال ربطهم بصور نمطية إدراكية سلبية جاهزة ومستقرة في أذهان مواطني هذه الدول. فقد بدأت الأوساط الإعلامية الغربية في توظيف هذه الأساليب السيكلوجية بوصف الزعيم الوطني الإيراني، محمد مصدق، بهتلر الشرق الأوسط، ثم انتشرت هذه الممارسة فيما بعد إلى الزعماء الوطنيين العرب. لذلك شنت الصحافة الأمريكية بقيادة كل من The Washington Post و New York Times حملة دعائية ضد كتاب الزعيم جمال عبد الناصر "فلسفة الثورة" معتبرة بأنه نسخة مطابقة لكتاب هتلر الذي يحمل عنوان "كفاحي".⁽⁴⁾ ثم لجأت وسائل الدعاية الغربية إلى نفس الصور النمطية الجاهزة لتشويه صورة مجموعة من القادة العرب خاصة منهم هواري بومدين، ياسر عرفات و صدام حسين.

يمكن استشفاف نتيجتين أساسيتين من هذه التطورات والتجارب التاريخية المقتضية: تتمثل الأولى في غياب عوامل التناقض في مواقف وأوضاع الطرفين العربي والألماني في أبرز الأحداث التاريخية التي ميزت القرن العشرين، وتدور الثانية حول اشتراك الطرفين في تكوين عناصر تلك الصورة النمطية الإدراكية السلبية لدى المجتمعات الغربية عن ما يمكن أن يدرج في إطار مصدر شرورها ومآسيها أو عدوها الأساسي. وتشكل هذه الاعتبارات في واقع العلاقات الدولية الشروط الأولية لتقارب وتضامن بين ألمانيا والدول العربية كموضوع لهذه الصورة الإدراكية.

إلا أن المسألة الأكثر عرقلة لعلاقات ألمانيا بمختلف مكونات البيئة الخارجية تتمثل في تلك المشاعر والصور التي تحتفظ بها الأجيال التي عايشة الحربين العالميتين الأولى والثانية عن عمليات الإبادة والتطهير العرقي التي قامت بها القوات العسكرية الألمانية. وتزداد هذه المشاعر قوة وتجذرا في المجتمعات التي تكبدت أكبر الخسائر المادية والبشرية، مثل روسيا وفرنسا وبريطانيا والجمالية اليهودية في أوروبا. فالخوف من إمكانية الرجوع إلى توظيف هذه التراكمات التاريخية أو ما يمكن تسميته بعملية إيقاظ مشاعر العداء والكراهية ضد الألمان، هو الذي يجعل مسألة تدعيم التواجد الألماني في مختلف أنحاء العالم العربي صعبة للغاية. وعلى هذا الأساس، تصبح علاقاتها بالبيئة الخارجية في الحاضر والمستقبل أسيرة السلوكيات والأفعال التي حدثت في الماضي وساهمت في تكريس صورة نمطية إدراكية لدى الآخرين لا يمكن تغييرها إلا بعد مرور وقت طويل.

ثانيا: الاعتبارات النسقية والحضارية

بدأت تتبلور معالم تقسيم العالم إلى كتلتين متناقضتين على مستوى جميع مناحي الحياة مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما رفض الاتحاد السوفييتي الاقتراح الذي تقدم به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة للتعامل مع نشاطات الدول في ميدان التكنولوجيا النووية. وقد تحول هذا التناقض إلى نزاع شبه صفري بين الكتلتين بمجرد نجاح الاتحاد السوفييتي في اكتساب السلاح النووي في سنة 1949. نتيجة لذلك، لجأ كل طرف إلى إرساء دعائم نسق متعدد المؤسسات والوظائف يتبلور في إطاره السلوك الجماعي لأعضائه من أجل حماية وتدعيم مصالحها. وبالفعل، فقد تحولت الأنساق الإقليمية والدولية إلى مؤسسات حقيقية لاتخاذ القرارات وتكريس مصالح وهويات الكثير من الوحدات السياسية المتوسطة والصغيرة.⁽⁵⁾ لهذا السبب، يبدو أن علاقة ألمانيا بالدول العربية منذ انضمامها إلى هياكل النسق الليبرالي الغربي تتحدد بشكل أساسي بما يتقرر بشكل جماعي داخل هذا النسق. ومن ثم تصبح إرادة ألمانيا في تحديد توجهاتها الخارجية في تبعية شبه مطلقة لما تفرزه الإرادة الجماعية داخل النسق الليبرالي الغربي.

يحتوي النسق العام الذي تتبلور في إطاره توجهات ومصالح وسلوكيات أغلب دول أوروبا الغربية، بما في ذلك ألمانيا، على مجموعة من النظم الفرعية ومزيج واسع من الفواعل والأطراف. من الناحية البنيوية يمكن القول أن حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واتحاد غرب أوروبا ومسار السوق الأوروبية المشتركة تمثل أبرز دعائم هذا النسق. غير أن أدوار ومكانة الدول الأعضاء داخل هذه الأجهزة متباينة للغاية وذلك بالرغم من أن موثيق إنشائها تساوي بين كل الدول بغض النظر عن حجم وطبيعة مقوماتها من القوة. لذلك يمكن الاعتقاد بأنه إذا كانت المقاربات النظرية المهتمة بهذا الموضوع تقرر بالطبيعة الجماعية لاتخاذ القرار داخل هذه الأنساق،⁽⁶⁾ فإن الواقع الدولي يثبت شدة هيمنة التدرج والهرمية في السلطة والتأثير على هذه الأنساق. فالاستراتيجيات والأفعال والمواقف التي تفرزها حركية هذه الأنساق غالبا ما تعكس إرادة القوى الرائدة والقوية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا. بينما تتحول بقية الأعضاء إلى أطراف تابعة بالأخص في ميادين السياسة الخارجية والشؤون الأمنية.

على ضوء هذه الاعتبارات، يجوز الاعتقاد بأن علاقات ألمانيا بالدول العربية تستمد طبيعتها ومحتواها من التفاهات والمساومات التي تفرزها العلاقة بين القوى المهيمنة على مختلف تفاعلات النسق الغربي. لهذا السبب تنظر الأوساط الرسمية والشعبية في الدول العربية إلى ألمانيا، مثل بقية الدول الليبرالية الغربية، على أساس لعبها دوراً محورياً في غرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي دون إغارة أي اهتمام لحقوق سكان فلسطين الأصليين، وذلك اعتقاداً من هذه الدول بإمكانية تعويض اليهود عن ما حدث لهم في محرقة الحرب العالمية الثانية على أيدي النظام النازي في ألمانيا.⁽⁷⁾ وفي الواقع، فإن علاقات الدول العربية بجميع دول النسق الغربي تتأثر، بشكل كبير، بالنزاع العربي الإسرائيلي. فهناك قناعة مطلقة لدى كل المجتمعات العربية بأن الكيان الصهيوني ابتكار غربي، وأنها استمرت في التواجد في المنطقة العربية بفضل مختلف أشكال الدعم والمساعدات التي تقدمها لها دول هذا المعسكر، وأن الحروب التي عرفها هذا النزاع كانت في الأصل بين العرب وتحالف القوة الصهيونية. وقوات دول المعسكر الرأسمالي.

إذا كانت الخلفيات والعوامل التاريخية والسياسية لم تساعد ألمانيا على فرض تصوراتها ومقارباتها في التعامل مع مختلف الأحداث التي عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن البنية الاقتصادية للنسق الغربي، خاصة في إطار مسار السوق الأوروبية المشتركة وداخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «OCED»، تتيح لها الكثير من حرية المناورة في التأثير على التوجهات والعلاقات الاقتصادية الخارجية لهذا النسق. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى قوة الاقتصاد الألماني وقدرته الإنتاجية والصناعية العالية على المنافسة التجارية، ثم حاجة الكثير من الدول إلى الخبرة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال الألمانية في تحقيق أهداف سياساتها التنموية. لذلك، يبدو أن الميدان الاقتصادي يمثل المدخل الأكثر ملائمة لتدعيم أطر التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول العربية وألمانيا.

بالنظر إلى ارتكاز النسق الليبرالي الغربي على قيم ومبادئ وخلفيات تاريخية لا تشجع على تطوير علاقات سياسية متينة ومتنوعة بين أطراف هذا النسق والدول العربية، يصبح المنهج البراغماتي أكثر البدائل عقلانية في التعامل بين الطرفين. حيث أن البراغماتية في العلاقات بين طرفين أو أكثر تعني ضرورة حماية التفاعلات الاقتصادية من التأثيرات والعراقيل المعيارية أو الإيديولوجية. بهذه المقاربة يمكن لألمانيا القفز على المعوقات والحوافز النسقية التي تقف عائقاً أمام استفادتها من المزايا المادية التي يمكن أن يحققها مسار تطوير شبكة من التفاعلات مع مختلف الدول العربية.

ثالثاً: وضع وطبيعة العلاقة بين ألمانيا والدول العربية

بالرغم من أن دولة ألمانيا تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وبالرغم من الأدوار المحورية التي لعبتها في تاريخ العلاقات الدولية، فإن الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة النهاية الحقيقية لدعائم الدولة-الأمة الأسطورة والأكثر هيمنة على التفاعلات الأوروبية لفترة تزيد عن ثلاثة قرون. لذلك، كانت الأمة الألمانية أمام حتمية التكيف مع النتائج والظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية في إطار ما تسمح به القيود القانونية والسياسية والعسكرية التي فرضتها القوى المنتصرة في هذه الحرب. إلا أن مقتضيات نظام الثنائية القطبية مزقت ألمانيا إلى دولتين متناقضتين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لفترة طويلة. وقد تطلبت عملية بناء الدولة الوطنية ضرورة اعتماد سياسات واستراتيجيات صارمة ومتعددة الأبعاد والمضامين، وذلك من أجل بلوغ مرحلة الإقلاع الاقتصادي بأسرع وتيرة ممكنة.

بيد أن الإسراع في إعادة البناء وتحقيق التطور الاقتصادي والتكنولوجي لا تتوقف فقط على الاعتبارات الداخلية، بل تستند كذلك على طبيعة ومحتوى التفاعلات الخارجية للدولة. لهذا السبب، حاولت ألمانيا الغربية منذ بداية ستينيات القرن الماضي تنويع علاقاتها مع مختلف المناطق الجغرافية من أجل تأمين حاجيات مسارات التنمية والتحديث وضمان الأسواق الخارجية التي يمكن أن تستوعب المنتجات الألمانية المصنعة ونصف المصنعة. وبالنظر إلى أن جل المنطقة العربية كانت تشهد موجة شاملة وسريعة من مسارات بناء الدولة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها مثلت البيئة والاختيار الأكثر ملاءمة وعقلانية لتحقيق مقاصد ألمانيا. ولكن علاقات ألمانيا بالمنطقة العربية، في الواقع، تمثل عقدة حقيقية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمن جهة، تريد ألمانيا الخاسرة في الحرب العالمية الثانية إعادة بناء علاقاتها وتحسين صورتها مع العالم الخارجي، ومن جهة ثانية، هناك دول منتصرة في هذه الحرب مثل فرنسا وبريطانيا تسعى بكل الطرق والوسائل لتدعيم موقعها وتعظيم مصالحها في مناطق نفوذها أو مستعمراتها السابقة، وتتنظر بنوع من الشك وعدم الرضا تجاه أية محاولة لتهديد أومزاحمة هذا النفوذ.⁽⁸⁾ وعلى هذا الأساس، يبدو أن فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شهدت تذبذباً وتعثراً حقيقياً للعلاقات العربية الألمانية وذلك بفعل العراقيل التي ما زالت تفرزها سلسلة من روابط التبعية بين القوى الاستعمارية التقليدية والدول العربية، وبفعل شدة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على المنطقة.

لقد ساهمت استراتيجيات التنمية القائمة على أساس قطاع الصناعة التي اعتمدتها الكثير من الدول العربية ذات المداخل النفطية المعتبرة في زيادة مجالات وفرص التقاطع والتكامل بين الاهتمامات الاقتصادية لكل من ألمانيا والدول العربية. فإذا كانت ألمانيا في حاجة ماسة إلى المواد الأولية التي يزخر بها الإقليم العربي خاصة منها البترول والغاز، فإن متطلبات التنمية وبناء الدولة الوطنية في العالم العربي لا يمكن أن تستغني عن مناهج التسيير والتكنولوجيا الألمانية في إنجاز المشاريع الصناعية الكبرى والبنية القاعدية (الطرق، السدود، المطارات... الخ). غير أن تطور المبادلات بين الطرفين لا يعكس بتاتا حجم وطبيعة الفرص التي تتيحها حالة التكامل والاعتماد المتبادل بين ألمانيا والدول العربية. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية حوالي 38 مليار يورو سنة 2012،⁽⁹⁾ وهو المستوى الذي يضع ألمانيا في مرتبة جد متأخرة مقارنة بالكثير من القوى الصناعية الغربية وبعض الدول الصاعدة مثل تركيا. ويرجع السبب في تواضع حجم المبادلات التجارية بين العرب وألمانيا، من جهة، إلى ارتفاع أسعار المنتجات الألمانية المصنعة ونصف المصنعة، وإلى اهتمام الاستثمارات الألمانية بأوروبا الوسطى والشرقية أكثر من غيرها من المناطق الجغرافية، من جهة أخرى.

فضلا عن ذلك، فإن الاعتبارات السياسية غالبا ما تلقي بثقلها على التوجه العام للعلاقات العربية-الألمانية. حيث أن ارتباط ألمانيا بالكتلة الرأسمالية الغربية أرغمها في الكثير من الأحيان، على الانحياز إلى الكيان الصهيوني في صراعها المزمع مع الدول العربية. ففي الوقت الذي ازداد طلب الدول العربية على الخبرة والتكنولوجيا الألمانية لضمان تحقيق أهداف التنمية في منتصف ستينيات القرن الماضي، اعترفت ألمانيا نايكلا بـ الصهيوني مما أرغم جل الدول العربية على القيام بقطع العلاقات الدبلوماسية لفترة تزيد عن خمس سنوات في بعض الحالات. ورغم التحولات التي حدثت في العلاقات الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفييتي ورغم التغيرات التي طرأت على مختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، فإن الانحياز الألماني تجاه الطرف الصهيوني بقي ثابتا. حيث وظفت ألمانيا وسائل متنوعة لفرملة مسار الإعتراف بالدولة الفلسطينية من خلال تأجيل عملية تصويت البرلمان الأوروبي على هذه المسألة من 27 نوفمبر إلى 15 ديسمبر 2014. وبالنظر إلى انسجام هذا الموقف مع التوجهات الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني في المنطقة العربية فقد نوهت صحيفة واشنطن بوست The Washington post بالدور الذي تقوم به المستشارة الألمانية لمواجهة عملية الاعتراف بدولة فلسطين من جانب واحد، حيث

أكدت على أن هذا الأمر «يمثل أحدث صيحات الموضة السياسية في أوروبا، ولحسن الحظ أنها اصطدمت مباشرة بعقبة تتمثل في شخص المستشار الألمانية أنجيلا ميركل».⁽¹⁰⁾

بالإضافة إلى كل هذه الاعتبارات، فإن واقع العلاقات العربية الألمانية يتأثر كذلك بطبيعة أنماط الإدارة والتسيير لدى الطرفين، وبالوضع السياسي العام للمنطقة العربية. ذلك أن انغلاق الأنظمة السياسية في الوطن العربي وما يترتب عنه من أنماط إدارة وتسيير لا تخضع إطلاقاً لمعايير الشفافية والديمقراطية والعقلانية تساهم في تشكل مناخ وظروف لا تشجع إطلاقاً الإستثمارات الأجنبية. كما أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أصبحت تصنف، في فترة ما بعد الحرب الباردة، في إطار محور عدم الاستقرار السياسي الممتد من المملكة المغربية إلى أندونيسيا. وهو الأمر الذي يدفع الرأسمال الألماني إلى إتباع كافة أشكال ومتطلبات الحيطة والحذر قبل اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار في المنطقة العربية.

رابعا: مستقبل العلاقات العربية-الألمانية

تنطلق عملية استشراف مستقبل الظواهر والأنساق الداخلية والخارجية، التي هي عبارة عن مجموعة من التنبؤات المشروطة، من حتمية تحديد وفهم العوامل والمتغيرات التي ساهمت في رسم صورتها ومحتواها في الماضي والحاضر، فهي عملية مستمرة عبر الزمن.⁽¹¹⁾ غير أن مستقبل هذه الظواهر والأنساق غالبا ما يتسم بالتعددية والانفتاح على الكثير من البدائل والاحتمالات. وقد ترتسم معالم هذه البدائل والمشاهد المستقبلية نتيجة لمتغيرات تحدث بالصدفة، أو نتيجة لتدخل إرادي لأطراف معينة. وعلى هذا الأساس، فقد يتحدد المستقبل، في الكثير من الأحيان، نتيجة للمواجهة والمنافسة حول أمر ما بين مجموعة من الوحدات السياسية.

على ضوء هذه المعطيات النظرية يمكن القول أن مستقبل العلاقات بين الدول العربية وألمانيا لا يتوقف فقط على إرادة وتصورات ومصالح طرفي هذه اللعبة، بل يتأثر كذلك بالكثير من المتغيرات التي تفرزها البيئتين الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس، إذا وظفنا تقنية السيناريو يمكن القول أن مستقبل العلاقات العربية الألمانية قد يتخذ ثلاثة مشاهد محتملة: استمرار الوضع القائم، تحسن وضع ومحتوى هذه العلاقات، ثم تغير الوضع الحالي بشكل راديكالي.

1- السيناريو الخطي أو الإيجابي: وهو عبارة عن مشهد يفترض استمرار تطور العلاقات العربية- الألمانية بنفس الوتيرة والوضع الذي يميزها في الوقت الراهن، بمعنى امتداد تأثير العوامل والمتغيرات الحالية إلى الزمن القادم. وهو ما يعني استقرار شبه تام على مستوى المتغيرات التي تفرزها ثلاث بيئات أساسية: ففي البيئة العربية، يبدو أن ظروف عدم الاستقرار السياسي، الذي يرجع إلى انغلاق الأنظمة السياسية ورفضها لكل أشكال الإصلاح وطرق التسيير والإدارة العقلانية والديمقراطية، سوف تمتد إلى المستقبلين المباشر والقريب (دون خمس سنوات)، الأمر الذي لا يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. أما بالنسبة للطرف الألماني، فإن انضمام جل دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى مسار الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قيامها بسلسلة من عمليات الديمقراطية والانفتاح السياسي، سوف تبقى تعمل على توفير الظروف والمناخ الذي يجعل رؤوس الأموال الألمانية تفضل الاتجاه شرقا. وأخيرا، فإن الاعتبارات الخارجية، التي تتمثل بالأساس في المنافسة القوية والشرسة من قبل القوى الدولية الكبرى على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لن تترك الكثير من الخيارات ومجال المناورة للسياسة الألمانية في هذه المنطقة.

2- السيناريو الإصلاحية: يقوم هذا المشهد على احتمال دخول مجموعة من التحسينات والتغيرات الإيجابية على مستوى مختلف المتغيرات الكلية والجزئية المتحركة في تطور العلاقات العربية - الألمانية بالقدر الذي يؤدي إلى تحول أساسي في اتجاهاتها الأساسية، الأمر الذي يسمح من ترقية وتعظيم مصالح الطرفين. يتوقف تحقيق هذا السيناريو على مدى إمكانية اعتماد الأنظمة السياسية العربية على سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية لجعل البيئة العربية أكثر استقرارا وديمقراطية وعقلانية. في حين أن التحسن على مستوى المتغيرات المرتبطة بالطرف الألماني متعلق أساسا بالمزيد من الحياد الألماني في الأزمات التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وفي إعادة النظر في تقييم الفرص الاقتصادية المعتبرة لألمانيا في المنطقة العربية. أما على المستوى الدولي، فيمكن لألمانيا ركوب قاطرة مختلف أطر الشراكة بين دول النسق الرأسمالي الغربي والدول العربية لولوج الأسواق العربية دون إثارة قلق القوى التقليدية المهيمنة على المنطقة.

3- السيناريو التحويلي أو الثوري: يتوقف حدوث هذا السيناريو على ظهور تطورات ومتغيرات بصفة مفاجئة وسريعة مما يساهم في إحداث تحول راديكالي على صورة وشكل الظاهرة موضوع الاهتمام. فهو يعتمد على عوامل قليلة الاحتمال

والتوقع ولكن حدوثها يعني تغيرا كليا في المسار العام لهذه الظواهر. ويمكن إسقاط هذه المسلمة النظرية على واقع العلاقات العربية-الألمانية من خلال التحول الجذري في طبيعة الأنظمة السياسية جراء وصول تيارات وقوى متطرفة إلى السلطة. عندئذ يصبح التجانس أو التناقض في تصورات ومصالح هذه القوى والتيارات بمثابة المتغير المحدد لشكل ومحتوى العلاقة بين الطرفين. أما على المستوى الدولي، فإن التحول الراديكالي في العلاقات بين ألمانيا والدول العربية يستلزم تحولا جذريا في طبيعة النظام الدولي وفي نمط العلاقات الدولية. ذلك أن تحول النظام الدولي الحالي إلى تعددي أو انهيار النسق الإقليمي الأوروبي أو ظهور أزمة عامة وشاملة في النظام الدولي قد يساعد على تحقيق السيناريو الثوري في الاتجاه العام للعلاقات العربية-الألمانية.

الخاتمة

تمثل الاعتبارات النسقية العقبة الثانية التي تعيق مسار تطور العلاقات العربية الألمانية. ذلك أن انتماء ألمانيا إلى مختلف مؤسسات النسق الفكري والاقتصادي والسياسي والعسكري الغربي يجعلها مقيدة بالسياسات والمواقف التي تتبلور في إطار هذا النسق. فإرادة الجماعة التي تحددها مصالح الدول المهيمنة على هذا النسق هي التي تحدد التوجهات الغربية الأساسية تجاه كل ما يتعلق بالمنطقة العربية بما في ذلك النزاع العربي الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس، يجوز الاعتقاد بأن ألمانيا لا تملك المقومات التي تسمح لها ببلورة سياسة واستراتيجية وطنية مستقلة في رسم معالم وأهداف علاقاتها مع الدول العربية. وهم ما يعني أن أي تطور في هذه العلاقات إنما يكون نتيجة منطقية لما يحدث على المستوى الكلي للنسق الغربي.

من الناحية الاقتصادية، يمكن الجزم بأن عوامل التجانس والتكامل بين المصالح والحاجات الألمانية والعربية، وذلك بفعل عدم قدرة ألمانيا عن الاستغناء عن المواد الأولية الإستراتيجية التي يزخر بها العالم العربي، والحاجة الماسة لجل الاقتصاديات العربية للتكنولوجيا والمعرفة الاقتصادية الألمانية، تساهم دوما على زيادة فرص التعاون وعوامل الاعتماد المتبادل بين الطرفين. وفي الواقع، فقد ساهمت قواعد واعتبارات التعامل البراغماتي على رفع سقف المبادلات بين ألمانيا وبعض الدول العربية إلى مستوى معتبر. غير أن مسألة الفصل بين اعتبارات السياسة العليا ومتطلبات التعاون الاقتصادي النفعي-البراغماتي عادة ما تتحول إلى مسألة ظرفية. فعندما تطفو العوامل المعيارية والسياسية على السطح، فإنها غالبا ما تلقي بكل ثقلها على بقية جوانب السياسة العامة

للدولة بما في ذلك تعاملاتها التجارية والاقتصادية مع الأطراف الأخرى. لذلك، يبدو أن البحث عن الحلول والمخارج الحقيقية لهذا المأزق يمثل المقاربة الملائمة لإحداث نقلة نوعية في مسار العلاقات العربية-الألمانية.

يتحدد مستقبل العلاقات العربية الألمانية من خلال مجموعة من المتغيرات التي تفرزها ثلاث بيئات مختلفة: البيئة الوطنية أو الداخلية لطرفي هذه العلاقة، البيئة الإقليمية التي ينتمي إليها كل طرف، ثم البيئة الدولية التي تتبلور في إطارها عوامل البيئتين الأولى والثانية. غير أن ألمانيا والدول العربية لا تملك إلا سيطرة بسيطة فقط على المتغيرات التي تفرزها تفاعلات البيئة الأولى، وهو ما يقلص من حجم تحكمها في البدائل المستقبلية التي يمكن أن تتخذها مسارات تطور علاقاتها. من هذا المنطلق، يبدو أن السيناريو الإيجابي (امتداد الوضع الحالي إلى المستقبلين المباشر والقريب) يعتبر أكثر الاحتمالات ملائمة لتحديد صورة العلاقات العربية-الألمانية في الزمن القادم.

في نهاية المطاف، يمكن الخروج بنتيجة أساسية مفادها أن تواضع ومحدودية مستوى العلاقات والمبادلات بين ألمانيا والدول العربية إنما يعود لشبكة جد معقدة من المتغيرات المرتبطة بأنساق وبيئات وطنية، إقليمية ودولية. وعلى هذا الأساس، فالتغير الذي يطرأ عليها لا تتحدد معالمه ومحتوياته من خلال ما ترغب فيه أطراف هذه العلاقة، بل من خلال ما يحدث على مستوى اللعبة الكلية أو الكبرى للعلاقات الدولية. وهما أن تحولات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تساهم إلا في زيادة مستويات الفوضى والغموض على مستوى النظام الدولي، فإن العلاقات العربية-الألمانية لن تشذ عن هذه القاعدة العامة.

الهوامش

1. R. Snyder, H.W. Bruck and B. Sapin(eds ,)foreign policy decision making. New York :Free Press, 1958, pp: 86-87.
2. A. Hourani, a history of the Arab Peoples. New York: MJF Books, 1991, p. 315
3. ibid. p. 353.
4. P. Bennis and M. Moushabeck, Beyond the Storm: a Gulf crises reader. New York: Olive Branch Press, 1991, p.10.

5. P.M. Morgan, theories and approaches of international politics. New Jersey: Transaction Inc. 1987, p.251.
6. ج. دورتي، ر. بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص. 100
7. J. Bill and R. Springborg, politics in the Middle East. USA: Harper Collins Publishers, 1990, p.300.
8. أنظر: ب. كاهن، ك. مولر، جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية، ترجمة عبد القادر ليفا، الجزائر: دار المعرفة، 2010.
9. www.Majallah.com/arb/2012/11/articles
10. جريدة الخبر الجزائرية، العدد 7628، 30 نوفمبر 2014
11. إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، صور المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص. 24